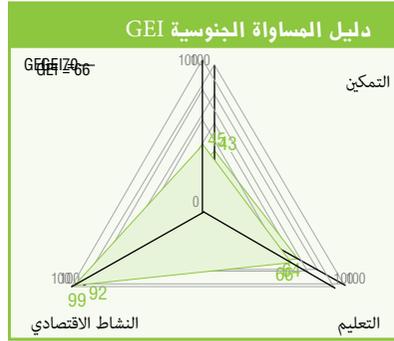
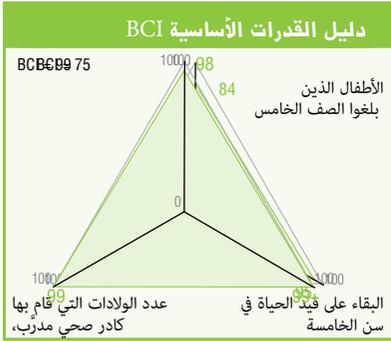


التنمية المستدامة: ليست أولوية الحكومة



لم تتحقق التعهدات بمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي، فضلاً عن زيادة المساواة الجنوسية؛ فيما تقوّض السياسات مُتاحة الخدمات الأساسية وأداءها. ومع أنّ التنمية المستدامة ليست جزءاً من أولويات الحكومة، فقد دفعت الاستفتاءات الأربعة الناجحة التي أجراها المجتمع المدني وشملت تصويت نحو 27 مليون مواطن إيطالي، البلاد في الاتجاه الصحيح، علماً أنها تضمنت معارضة الطاقة النووية والخصخصة الإجبارية للمياه وخدمات عامة أخرى وإعفاء رئيس الوزراء من حكم القانون. ومن الضروري مراجعة كل السياسات العامة وبناء نموذج جديد للتنمية التي تتمحور حول حقوق الإنسان الأساسية والاستدامة البيئية وخفض مستوى اللامساواة الاجتماعية.



”مجلس محامي بورما“

ليزلي تشوي 1

لم يتمكّن السجل العام الدائر في إيطاليا حول نموذج التنمية المستدامة -الذي يُدخل مؤشرات الرفاهية الاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية- من التأثير في صنع السياسة. فهو لم يُعدّ بنظام مؤشرات وطني، بالرغم من أنّ معهد الإحصاءات الوطني (Istat) والمجلس الوطني للاقتصاد والعمل أعلننا عن إنشاء ”طاولة مناقشات“ ترمي إلى تبادل المؤشرات، وقد أقرّ البرلمان في عام 2009 قانوناً لإصلاح نظام المحاسبة العمومية (القانون 196/2009)، الذي ينص على وجوب مراجعة الحكومة مؤشرات الاستدامة البيئية.

ومن ناحية المؤشرات الاقتصادية التقليدية فهي أبعد من أن تكون مشجعة: فثمة زيادة في الناتج المحلي القائم في عام 2010 بنسبة 1,1% مقارنة بما كان عليه عام 2009؛ ودينٌ مستمر في التنامي بنسبة 4,5% إلى 18,432 ترليون يورو، في مقابل 17,639 ترليون يورو في عام 2009 (أي ما يعادل 26,563 ترليون دولار من 25,425 ترليون دولار)، جاعلاً نسبة الدين 118,6%³. أمّا معدّل العمالة البالغ 56,7% فهو غير متوازن إلى حد بعيد في ما بين النساء (45,8%) والرجال (67,6%)، الأمر الذي يمثّل هبوطاً (بنسبة -0,8% أو 176,000 عامل أقل

ترك مسائل رئيسية في البلاد في منأى عن حلها. فمدينة ”لاكويلا“ (L'Aquila) التي ضربها زلزال أرضي في عام 2009 ما تزال بلدة أشباح. كما كشف نزاع انفجر بين إدارة شركة ”فيات“ (Fiat)، أكبر صانعي السيارات في إيطاليا، وبين ”فيوم“ (FIOM) اتحاد عمال المعادن الرئيسي، غياب الحكومة وعجزها عن وضع سياسة صناعية فعّالة. علاوة على ذلك، فإنّ الاستمرار في استخدام ”السلطات الاستثنائية“ لتلبية الحاجات الطارئة الملحة، التي غالباً ما تصبح بديلاً مزمناً للشرعية وللحماية البيئية والصحية.

ويتّسم ضعف الدولة على وجه التحديد بالإشكالية في مجالات حساسة، كالمعايير البيئية للنفايات، حيث توجد مصالح قوية للجريمة المنظمة. ففي عام 2005 أنتج في إيطاليا نحو 107,5 مليون طن من النفايات الخطرة (بما فيها 5,9 مليون طن صنّفت باعتبارها عالية الخطورة)، ولكن تمّ التخلّص من 87,8 مليون طن فقط على نحو سليم⁷. أمّا ملايين الأطنان الـ 19,7 الباقية فقد جرى التخلّص منها، على الأرجح، بطرق غير قانونية.

7 National Environment Protection Agency and National Waste Observatory, Waste Report 2007, (Rome: 2007).

مما كان في العام 2009)⁴. فمعدّل البطالة هو 7,6%، إلا أنه يرتفع إلى 24,7% بالنسبة إلى الشباب في المجموعة العمرية 15-24 سنة.

وفي عام 2010 بلغت إيطاليا رقماً قياسياً في غزارة الأموال المطلوبة من المؤسسات والشركات، وقد بلغت 1,2 بليون يورو (أي 1,7 بليون دولار)⁵. وخلال العقد الأخيرين هبط معدل إجمالي المدخرات العائلية بثبات من أكثر من 30% خلال النصف الأول من الثمانينيات إلى 14% في عام 2009. وبالتوازي، هبطت القوة الشرائية أكثر من 5% منذ عام 2006. وتبيّن الأرقام الأخيرة المتوفرة أنّ ثمة تناقصاً في القدرة الأذخارية بنسبة 0,9% للربع الثالث من عام 2010 على مدى السنوات السابقة⁶.

تراخي الحكومة

ترافقت التحقيقات في ما يتعلق بسلوك رئيس الوزراء الابتزازي مع الشلل البرلماني، الأمر الذي

4 Istat, Employment and Unemployment, III Quarter of 2010, press release, (21 December 2010).

5 National Social Security Institute (INPS) data base, <www.inps.it>.

6 Istat, Income and Household Savings, III Quarter of 2010, press release, (January 2011).

1 Burma Lawyers' Council, Leslie Choi.

2 Istat, Preliminary Estimate of GDP, IV Quarter of 2010, press release, (11 February 2011).

3 Bank of Italy, "Supplement to the Statistical Bulletin," Public Finance and Debt Requirements, No. 8, 14 February 2011).

في تشرين الأول (أكتوبر) 2010 حذرت المفوضية الأوروبية إيطاليا من أنها ستواجه بعقوبات اقتصادية إذا لم تعالج أزمة النفايات في "كامبانيا" (Campania)، ثاني أكثر المناطق سكاناً في البلاد وأفقرها. فالأزمة المذكورة نتيجة لعقود من سوء إدارة النفايات، الصناعي منها والبلدي.

سياسات العمل والرفاهية

في عام 2010 أصدرت الحكومة رزمة موازنة تتكوّن من 24 بليون يورو (34,6 بليون دولار) تتركّز على تقليص الإنفاق العام. فالرفاهية والسياسات الاجتماعية والتعليم والبحث والمساعدة التنموية الرسمية والتحويلات المالية إلى السلطات المحلية هي أكثر المجالات تأثراً بالتخفيضات، التي كانت في بعض الحالات أدنى ممّا لُحِظ في الموازنة فقط بسبب ضغط مجموعات المجتمع المدني والسلطات المحلية. بيد أنه لم يُفعل أي شيء تقريباً لخفض مستوى اللامساواة الاجتماعية.

إنّ موازنة التقشّف (التي أطلق عليها اسم "قانون الاستقرار") التي جرى تبنيها في عام 2011 سلكت المسار نفسه. فقد أُرّ تجميد عقود الموظفين العامين حتى عام 2013 وتوقيف الترقية بالأقدمية على النظام المدرسي الذي تعرقله أصلاً التخفيضات على القوة العاملة التي اعتمدها وزير التعليم: 67,000 عامل ألغوا خلال 2009/2010 المدرسي، و40,000 خلال عام 2010/2011 المدرسي.

وعلى الإجمال، فإنّ الصناديق الاجتماعية العشرة التي مُؤلت في عام 2008 بـ 2,5 بليون يورو (3,6 بليون دولار) يمكن أن تُحسب بـ 349 مليون يورو (507 مليون دولار) فقط في عام 2010⁸. وفي دعم العائلات ذات الدخل المتدنيّ تبقى هناك "البطاقة الاجتماعية"

8 See the proceedings of the Conference on Universal and Local Levels: Institutions and Third Sector Together for a New Welfare System, (Bologna: 25-26 November 2010), <www.idirittiazanolavoce.org/>.

(40 يورو/ 58 دولار في الشهر)، أنشئ إجراء خيري في عام 2008 وأُعيد تمويله في عام 2011 بإضافة تمييزية قوية: إذ استثنى المواطنون الأجانب المقيمون والعمال الشباب والأشخاص المتقاعدون حتّى أولئك الذين يتجاوزون حد التقاعد الأدنى بقليل. هذا، ويقع الإصلاح الفيدرالي في الوقت الراهن تحت النقاش في البرلمان، وهو إذا قُدّر إمراره سيهدّد ضمانة المستويات الدنيا للرفاهية الاجتماعية في كل أنحاء البلاد.

ومن حيث التعاون التنموي، وتبلغ إيطاليا هدف نسبة الـ 0,7% من الناتج المحلي القائم المتفق عليه دولياً في المساعدات التنموية الرسمية بحلول عام 2015⁹، يجب أن يذهب مزيد من المساعدات كمّاً ونوعاً إلى التعاون الدولي (بما في ذلك من خلال آليات مالية مبتكرة)، كما يجب أن توفّر الموارد بطريقة أكثر قابلية للتكهن، أي بطريقة شفافة.

هذا، وتواصل إيطاليا تميّزها بدرجة مرتفعة واضحة من التمييز ضد النساء في العمل، أكان في السياسة أم في الأسر، وبما في ذلك العنف المنزلي¹⁰. وتوفر الحملة الإيطالية المتعلقة بالمعاهدة الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء (CEDAW) الدليل على الحط من مكانة النساء وتمثيلهن الجنوسي في الإعلام، فضلاً عن الساحة السياسية، "من دون الأدوات الصحيحة لمكافحته"¹¹.

البيئة والاستدامة

تُعدّ إيطاليا واحدة من دول أوروبا القليلة التي

9 See United Nations, "Resolution 2626," Twenty-fifth Session of the UN General Assembly, para. 43, (24 October 1970); and "Report of the UN Monterrey Conference on Financing for Development," A/CONF.198/11, para. 42, (2002).

10 Work in Progress - 30 years of CEDAW, produced by a group of Italian women's rights and gender equality advocates, <www.womenin.net/web/CEDAW/home>.

11 Ibid.

لا تملك استراتيجية لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أو لتلبية أهداف خفض الأوروبية بحلول عام 2020. فالخطط الموجودة التي يعود تاريخها إلى عام 2002، غير مناسبة إلى حد بعيد، وهي لا تستجيب لالتزامات بروتوكول "كيوتو" للفترة 2008-2012. وينبغي، والحال هذه، تبني استراتيجية وطنية تؤول بسرعة إلى خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون على المدى البعيد (2050)، بحيث تتضمّن خطوات فورية تتوازي والأهداف الأوروبية والحاجة إلى تعزيز تحول الاقتصاد وتسريعه ليصبح اقتصاد "صفر كربون".

ومنذ استفتاء أجري في عام 1987 اتفق فيه على مخرج للبلد من الطاقة النووية، ليس في إيطاليا أي محطات فاعلة. إلا أنّ برنامجاً لإحياء الطاقة النووية بُدئ في عام 2009، ويتضمّن إنشاء 8-10 محطات طاقة جديدة، بقوة 100-1500 ميغواط، بكلفة 40-50 بليون يورو (73-58 بليون دولار) على حساب الاستثمارات في الطاقات المتجدّدة وكفاءة الطاقة ووفوراتها.

ومع أنّ إيطاليا هي أغنى بلدٍ أوروبي من حيث التنوع الحيوي، حيث يوجد 57,648 نوعاً من الحيوانات -منها 8,6% متوطنة، أي أنها توجد في إيطاليا فقط- و12,000 نوع من النباتات -منها 13,5% متوطنة. يضع الكثير من هذا الموروث رهنًا وتقديرًا كما يلي: 68% من فقارياتها البرية، و66% من طيورها، و64% من حيواناتها اللبونة، و88% من سمك مياهها العذبة. وقد أقرّت أخيراً استراتيجية وطنية في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2010، وينبغي أن تُنفذ بالكامل بتوفير حاكمية وطنية لها (مع مساهمة المناطق) في موازنة تمويل ملائم.

مبادرات المجتمع المدني

ثمة تعبئة واسعة الانتشار من خلال المواطنين الإيطاليين، تشمل ما يلي:

- قدّم 1,400,000 توقيع إلى المحكمة العليا بتاريخ 19 تموز (يوليو) 2010 بالدعوة إلى استفتاء يتعلق بإدارة المياه العامة

على المضاربات المالية، فضلاً عن الضريبة على الثروات.

وفي المجال الاجتماعي، من الملحّ العمل على توسيع الموارد المخصصة للمساعدات الاجتماعية ومكافحة الفقر، والخدمات للأطفال وغيرهم من الفئات العالة، والتعليم العام وتقديمات الضمان الاجتماعي والمساهمات لشمول المواطنين الأجانب الاجتماعي. كما ينبغي القيام بالعمل لمعالجة أوضاع 5,2% من الأسر الإيطالية التي كشف "معهد الإحصاء الوطني" في عام 2009 عن كونها تعيش في فقر مطلق¹². بالإضافة إلى ذلك، يجب إعادة تعريف المستويات الأساسية للتقديمات الاجتماعية (المنصوص عليها في المادة 22 من قانون 328/2000). وإذا لم تكن هذه هي الحالة، فإنّ الإصلاح الفيدرالي الموجود راهتاً قيد النقاش في البرلمان قد تهدد ضمانة المستويات الدنيا للرفاهية الاجتماعية على الصعيد الوطني.

أمّا من حيث البيئة، فيجب تبني توفير المعلومات الضرورية لضمان شفافية أعمال الحكومة ومساءلتها في ما يعني التنمية المستدامة. والأولية يجب أن تُعطى للبنى التحتية ذات الحجم الصغير التي خصّصت لها الحكومة مبلغ 800 مليون يورو (1,164 مليون دولار) في تشرين الثاني (نوفمبر) 2009؛ إذ يجب أن تستهدف هذه الأموال المناطق الحضرية وأن تُستخدم لإصلاح البنى التحتية الاستراتيجية القائمة وتحديثها (ولاسيّما السكك الحديدية)، وليس إنشاء بُنى تحتية كبرى جديدة. ولتنفيذ "التوجيه بصدد القانون الجزائي القاضي بحماية البيئة (التوجيه CE/2008/99)، "ويجب أن يشمل القانون الجزائي الإيطالي تعريف "الجرائم البيئية" مع فرض عقوبات ضافية. ■

2010 ضد التخفيضات في التعليم والبحث العلمي، باحتلال المئات من المدارس والجامعات عبر البلاد.

يعمل سكان مدينة "لاكيبلا" وجمعياتها التطوعية وحركاتها الاجتماعية من أجل تحرير مركزها التاريخي من ركاب الزلزال، فضلاً عن تنظيم الأنشطة التضامنية والثقافية لمعالجة إعادة بنائها الاجتماعي.

إنّ تهم الاغتصاب ودعارة الأطفال الموجهة إلى رئيس الوزراء "سيلفيو برلسكوني" دعت إلى تظاهر مليون امرأة ورجل في الشوارع في شباط (فبراير) 2011 مطالبين بتحرير كرامة النساء وحقوقهنّ، وتحديداً أيضاً، وفي الوقت نفسه، للممارسات السياسية والثقافية والاجتماعية التي تنزع إلى خفض تمثيل المرأة لأهداف جنوسية.

استنتاجات ختامية

إنّ مراجعة إجمالية للسياسات العامة تمثّل عملاً ملحاً وضرورياً. فالأولية يجب أن تكون إنشاء نموذج جديد للتنمية يركّز على حقوق الإنسان الأساسية، وخفض اللامساواة الاجتماعية والالتزام الحقيقي بالاستدامة البيئية.

في المجال الاقتصادي، ينبغي تبني السياسات العامة لتزخيم العمالة، ولاسيّما عمالة الشباب، بما في ذلك تحفيز للأعمال التي توظف عمالاً جددًا، ولتحفيز تنمية الاستهلاك والإنتاج الأخضرين والتحويل الإيكولوجي للإنتاج الصناعي الذي يتسم بأثر بيئي مرتفع، وكذلك لدعم الشركات التي تستثمر في مجالات الإنتاج المرتفع والمهارات والبحث واقتصاد المعرفة. وينبغي أن تكون هناك ضريبة متكافئة أكبر؛ على سبيل المثال، بإدخال رسم نسبته 0,05%

بعد صدور "مرسوم رينتشي" (Rinchi) في عام 2009 الذي ينص على أنّ خدمة المياه -وكذلك الخدمات العامة الأخرى، كإدارة النفايات والنقل العام، إلخ...- توضع في يد شركات القطاع الخاص أو أن تبلغ ملكية القطاع الخاص لا أقل من 40%، وفي 12 و13 حزيران (يونيو) 2011 صوّت المواطنون الإيطاليون ضده.

شهدت مسألة الطاقة النووية الكثير من تحركات المجتمع المدني الذي توخّد حول تأييد الطاقات المتجددة الآمنة والنظيفة. وقد دعا الإيطاليون أيضًا إلى إجراء استفتاء صوّتوا فيه لإبطال القاعدة القائلة بإعادة تشغيل محطات الطاقة النووية بعد حظرها في عام 1987 نتيجة تصويت شعبي. ولقد سبّبت مسألة الطاقة النووية لدى المجتمع المدني ممارسة الكثير من التعبئة دفاعًا عن الطاقات المتجددة الآمنة والنظيفة. وهذا الاستفتاءان (بالإضافة إلى استفتاء آخر لإلغاء قانون "العائق الشرعي" الذي أدخلته حكومة "برلسكوني"، الذي سمح لكبار مسؤولي الحكومة بعدم المثول أمام المحكمة أثناء ممارستهم صلاحياتهم) تكشّفًا عن استجابة غير ملتبسة من جانب المقترعين الإيطاليين (95% منهم) لصالح إلغاء هذه القوانين. علاوة على ذلك، فقد أجبرت نتائج الاستفتاءات الحكومة على إنتاج استراتيجية طاقة وطنية لعام 2011 يجب أن تشمل تمويل محدّد لإنفاقه على مشروعات كفاءة الطاقة والموارد المتجددة.

احتجت قطاعات كبيرة من الطلاب والمعلمين والباحثين من المدارس الثانوية والجامعات في النصف الثاني من عام

12 Economy News, Around 3.8 Million Italians Living in Absolute Poverty, Available from: <www.newseconomy.info/2010/07/around-38-million-italians-living-in.html>.